

الأزمة:

يعيش العالم فترة تحول بعد ان ظن الليبراليون الجدد ان الأقتصاد قد استقر على قواعد سميث وأيديه الخفيه ، فمنذ انتهاء الحرب الباردة والأقتصاد يحركه دينامكبات الأسواق ونظريات العرض والطلب وبقي الدور الحكومي كمراقب ومنظم فقط " او هكذا ظننا" ، واستسلم الكينزيون امام تراكم الثروات الهائل لدى الأشخاص "بعض الأشخاص" ونسب نمو الناتج القومي غير المسبوقة للبلدان "بعض البلدان" **Gross Domestic Products** وسقط سور برلين وقضت الماركسية نحبها.

يعيش العالم فترة تحول بعد ان ذهب المحللون السياسيين والأقتصاديين الى ان العالم قد آل الى الأمبراطورية الأمريكية والى نظم السوق المفتوحة وديموقراطية الأحزاب وسيطرة الأعلام ... والى انه في سعي كل منا الى تحقيق مصلحته تدفعه قوى خفيه الى تحقيق مصلحة المجتمع وذهبوا (فرانسيس فوكوياما) الى ان هذا النموذج يصلح للعالم كله وحتى النهاية.

ولأننا لاندرك الحقائق المطلقة الا بالأام تجربته ، فكانت الصدمه غير مصدقه , انهارت البنوك والشركات "الدول" وأصبح التنفيذيون الذين كانوا يتقاضوا ملايين الدولارات بالأمس متهمين اليوم , ولم يلتق منحى العرض والطلب عند نقطة الأتزان وخسر العالم "الأفراد" اكثر من 2 تريليون دولار فى البورصات العالمية فى اقل من اسبوع وبدأ الحديث عن التأميم **Nationalization** وبدأ الحديث عن "اليد الظاهرة" و "اليد الخفيه" وعاد الكينزيون الى مواقعهم.

هل هي فقط رأسمالية الأسواق التى انهارت ! ام انهارت ايضا ليبرالية السياسة وسيطرة الأعلام ! هل هو انهيار وخلل فى النظام ام انه انهيار وخلل فى السلوك

, هل ستتغير القواعد والنظم ام ستتغير الأفكار والأخلاق التى تطمئن اليها
وعليها القواعد والنظم!!

1999-2000 انهارت شركات الدوت كوز Dot Com's صاحبة معدلات
سعر/ربحية P/E تجاوزت 500 (من يدفع دولارا يعود عليه ارباحا سنويه 2.
سنتا) والى كانت حلم لاقتصاد رقمي جديد فأصبحت وهما تأكلت معه آلاف
النقاط فى الناسداك Nasdaq . هنا أقر البنك المركزي الفيدرالي الأمريكي خطه
- مخافة الركود - تعتمد على تخفيض سعر الفائدة الى 3% لزيادة السيولة
بالأسواق. "لم يتساءل وقتها اي من السياسيين ان هذا ليس عدلا فتخفيض
سعر الفائدة يؤدي الى اضعاف العملة المحليه وبالتالي زيادة التضخم الذي له
تأثيره الضار على المواطنين على البسطاء على دافعي الضرائب وخاصة في بلاد
تعاني من عجز تجاري وان هناك مكاسب -غير مستحقه- قد حصل عليها
مديري شركات الدوت كوزم وعدد من صناديق المخاطر والملكية الخاصة.

وفى سنة 2001 انهار برجى التجارة فى نيويورك ليخفض البنك الفيدرالي
الفائدة مرة اخرى الى 1% وحتى سنة 2004!! وغرقت البنوك
والمؤسسات المالية فى الفوائض حتى ان بعض المحللين يتهمون "ألان جرين
سبان" رئيس البنك الفيدرالي الأمريكي فى هذه الفترة عن هذا الضرر البالغ
الذى أحل بالأسواق نتيجة طول فترة تخفيض الفائدة.

وفى ظل عدم وجود هياكل اقتصادية وشركات واسواق تستطيع كلها ونموها
استيعاب هذه السيولة لم يتبق للبنوك والمؤسسات الماليه الا المستهلك (Retail
) كي تبيع له هذه السلعة الرخيصة "المال" من خلال تمويلات عقارية وسيارات
وكروت انتمان وغيرها.

42 تريليون دولار كانت حجم مبيعات السوق العقاري الأمريكي في الفترة من 2006-2000 (اجمالي قيمة الشركات المدرجة بالبورصة الأمريكية هي 18 تريليون دولار) , 50% من الناتج القومي الأمريكي في الفترة من 2006-2000 كانت مرتبطة بالعقارات (Merrill Lynch).

ولكي نستطيع ان نفهم حقيقة الأزمة يجب أن نعرف الكيفية التي تدار بها (او كانت تدار بها) عمليات التمويل العقاري في امريكا والأطراف المعنية بها:

المستهلك:

وهو الشخص الراغب في شراء العقار (لنا ان نعرف ان 40% من العقارات التي تم بيعها في الفترة من 2000 الى 2006 هي عقارات بغرض الاستثمار وليس السكن). ويجب ان يتوافر في هذا المستهلك ثلاث شروط اساسية: (دفعه مقدمه لاتقل عن 25% - دخل ثابت من عمل منتظم - ملاءة ائتمانية Credit score لايقبل عن 700) ولأن عدد المستهلكين الذين تنطبق عليهم هذه الشروط ليس بالكثير ولأن السيولة كبيرة لدي البنوك ولأن البائعين يبحثون عن عمولات اتمام الصفقات ولأن اسعار العقارات في ازدياد والمستهلكون يروون الفرصة اللحم لمكسب سريع وبقليل -او حتى- بدون مخاطرة. لذا فقد تم التنازل قليلا -او كثيرا- عن بعض هذه الأشتراطات لتصل الى الرحلة التالية Well to Do (دفعه مقدمه صغيرة - ملاءة ائتمانية اعلي من 500 - عمل في اي شركة) ثم يصل الحال في سنة 2005 الى Ninja Loans (بدون مقدم - بدون دخل ثابت - بدون ملاءة مالية) لتصل ارقام المبيعات الى 42 تريليون دولار.

شركات التمويل:

وهي الشركات التي تقوم بالتمويل المباشر للمستهلك بعد التأكد من الأشتراطات اللازمة للتمويل ثم تقوم هي بأصدار سندات عقارية لتمويل رأسمالها العامل **Mortgage Backed Securities** (هذه السندات تشتريها البنوك والمؤسسات المالية وتمتاز بأن أصل الدين وفوائده تستحق على أقساط شهرية او ربع سنويه).

البنوك والمؤسسات المالية:

والتي تقوم بمنح التمويل اللازم لشركات التمويل مقابل السندات العقارية **Mortgage Backed Securities** وتقوم هي بالتالي بأصدار شهادات مضمونه **CDO's Collateralized Debt Obligations** وتشتريها بنوك ومؤسسات مالية اخرى وهكذا **CDO's1, CDO's2, CDO's3....** ولأن رغبة كل من هذه البنوك وتقديره للمخاطره مختلف فقد قامت البنوك التي تطرح هذه **CDO's** بتشريحها **Slicing** الى انواع:

Senior CDO's وهم اول من يحصلون على عواندهم وعلى اصل مبالغهم مقابل فائده قليلة نسبيا - **Mez. CDO's** وهم التاليين باكثر مخاطرة وفائدة اكبر نسبيا - **Equity CDO's** وهم فى اخر القائمة ويحصلون على بقية الأرباح او لا يحصلون على شئى.

شركات التأمين والصناديق السيادية:

اثناء عملية التمويل بين البنوك بشراء CDO's تصبح درجة الائتمان الممنوحة للبنك او المؤسسة المالية ذات اهمية كبرى (درجة الائتمان تمنح بواسطة شركات تقدير عالمية بعد مراجعتها الدائمة لأعمال البنك او المؤسسة المالية) فمثلا اذا كان بنك A والذي درجته الائتمانية A+ يريد منح انتمان الى بنك B والذي له درجة A فقط فإنه لا يستطيع الا بعد ان يأخذ ضمانا من شركة التأمين مقابل عموله وهي لاتمنح تمويلا ولكنها فقط تضمن بنك B الى صالح بنك A مقابل نسبة CDS Credit Default Swaps وشركات التأمين العالمي هذه (والتي غالبا ما يكون لها اعلى الدرجات الائتمانية) تستطيع بدورها بيع هذه CDS الى الصناديق السيادية والحكومية (صناديق المعاشات وصناديق البترول وغيرها ...) فى كل انحاء العالم.

شركات تقدير مخاطر الائتمان: Rating Agencies

وهي شركات خاصة مثل S&P او Moody's مفترض فيها الكفاءة والحيادية التامة وشفافية المعايير وعموميتها وهي تستخدم لتقدير درجات الائتمان والمخاطرة للبنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين والحكومات ايضا وهي صمام الأمان للأسواق المالية (ولكن يجب ان نعرف ان هذه المؤسسات تحصل على دخلها من عملاءها !!!).

*** هذه هي الأطراف المعنية بعملية التمويل العقاري وهذه هي ادواتها والتي اطلق عليها Warrant Buffet اسلحة الدمار الشامل للأسواق المالية.

التأثير المتتابع The Domino effect

عندما تسير الأمور -كما ظنوا لها ان تسير- فإن المستهلك يقوم بسداد دفعات منظمة الى بنك A, B, C والذي لهم درجات ائتمانية متفاوتة مثلا AA, BB, B+, على التوالي وكما هو موضح بالرسم. ولكن بنك A, B, C قد اقترضا من بنكي D, E اللذان لهما درجات ائتمانية اعلى AAA, AA مقابل CDO's ولكن لأن بنكي D, E لهما درجات ائتمانية اعلى فأنهم لا يستطيعوا اقراض البنوك A,B,C مباشرة لذا فلقد استعانا بشركة التأمين XX (مثل AIG) والذي لها درجة ائتمانية تساوي او اعلى من بنكي D, E مثلا AAA وذلك لضمان عملية الاقراض مقابل نسبة مثلا 100-200 نقطة Base point اي 1-2% وهذا الضمان يسمى CDS Credit Default Swap.

وتسير الدفعات من البنوك A,B,C الى البنوك D,E وتأخذ ايضا شركة التأمين XX حصتها مقابل ضمان المخاطرة والكل سعيد يصلي للأقتصاد الرأسمالي, وفجأة يطرد المستهلك من عمله ولايستطيع سداد الدفعات بانتظام وبالتالي لايستطيع بنك A,B,C سداد مستحقات بنك D,E فتدخل شركة التأمين لسداد المستحقات عنهم

هذه ليست المشكله، المشكله تحدث عندما تراجع شركات تقدير درجات الأئتمان شركة التأمين XX مرة اخرى وتقوم بتخفيض درجتها من AAA الى AA وذلك لأنها اخطأت في تقدير المخاطرة، ولكن في هذه الحالة يصبح بنك E له درجة ائتمانية اعلى من شركة التأمين ولايستطيع قبول ضماناتها ويجب عليه التخلص بالبيع من كل CDO's المضمونه بواسطة الشركة XX.

وعندها تهبط اسعار CDO's في الأسواق وتهبط قيمتها كأصول متداوله داخل
المراكز الماليه للبنوك تعاني من مشكله سيوله او حتى افلاس وهذا ما حدث
.....حتى ينهار النظام بأكمله.

ما حدث

إذا ما استخدمنا السياق الزمني للأحداث فأننا نجد انه قد تم ضخ في اسواق العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة من سنة 2000-2006 مبلغ 42 تريليون دولار وفي خلال نفس الفترة ازدادت قيمة العقارات الى 300-400% وقامت البنوك وشركات التأمين بتمويل هذه المبالغ واصبح 15-20% من الشعب الأمريكي يشعر نتيجة هذه الزيادة -الورقيه- بانه قد ازدادت ثروته (فمن كان يملك بيتا يساوي 100 الف دولار واصبح يساوي 350 الف دولار قد يظن انه قد حصل على زيادة 250 الف دولار) وان مستواه الاجتماعي قد ارتفع وبهذا الأحساس المتضخم "Inflated" اخذ في تغيير مستواه الاجتماعي ونمط استهلاكه لكي يراعي مستوى التفاخر الذي يناسب حياته الجديده , والأمر في كله وهم لأن الزيادة ورقية لا تتحقق الا بالبيع ولأن الأسعار في زياده فأن الرغبة في المكسب تمنعه من البيع.

ما يهم في هذا ان انفاق الأمريكيين -نتيجة زيادة المستوى الاجتماعي !- كان يزيد 7% سنويا في هذه الفترة حتى ان قيمة ما انفق او استهلك او "ضاع" في هذه الفترة من مدخرات الأمريكيين او من اموال البنوك يقدر ب 9 تريليون دولار
Martin Filedstein, Chairman of council of the economic advisor ذهبت ولن تعود. هذا المبلغ تم استهلاكه من ميزانية الشعب الأمريكي ولايقابله تمويل حقيقي في زيادة للنتائج القومي GDP.

وعندما عجز البعض عن السداد وتأثرت قيم اصول البنوك (CDO's) ولجأت البنوك الى بيع العقارات (التي تمثل ضمانا للقروض) حتى تغطي قيم هذه القروض وهذا العجز انخفضت اسعار العقارات لأقل من قيمة القروض

Recovery price ولجأت البنوك الى حرق اسعار العقارات ولجأت المؤسسات المالية الأخرى الى حرق اسعار ال Fire Sale - CDO's عندها انخفضت اسعار العقارات لأسعار سنة 1997 (فالذي كان يمتلك بيتا يساوي 100 الف دولار واصبح يساوي 350 الف دولار انخفض سعره الى 70 الف دولار او اقل).

وتأثر الجميع وانهارت الفقاعة بتأثير متسلسل كما هو بالرسم:

ويجب ان نبصر جيدا ان حالات الأنهيار تحدث نتيجة "افلاس insolveny" وليست "سيولة Liquidity" والأفلاس معناه ان اجمالي اصول البنك او المؤسسه هو اقل من اجمالي التزاماتها (نتيجة ان ال CDO's التي هي جزء كبير من اصوله المتداوله قد انخفضت قيمتها لأكثر من 80-90% "كما هو موضح في الخبر الوارد في 28 يوليو 2008 عن ميريل لينش". اما مشكلة السيول فهو عجز بين الأصول والخصوم المتداولة اي ان المؤسسه غير قادرة على سداد التزاماتها فقط في الوقت القريب .

وما يحدث الآن من انقاذ حكومي للمؤسسات والبنوك هو تعويضها عن ما هبط في اسعار ال CDO's بشراءها بالسعر الذي يمنع المؤسسه او البنك من الأفلاس Hold to Maturity Price.

ميريل لينش والأصول المسمومة :

فى 28 يوليو 2008 اعلنت شركة ميريل لينش (احد اكبر المؤسسات المالية الأمريكية والتي عرض بنك اوف امريكا شراءها "لأنقاذها" بمبلغ 50 مليار دولار فى نهاية اكتوبر 2008) انها كانت تمتلك CDO's بمبلغ 30.6 مليار دولار (Super Senior CDO's) وهو نوع من CDO's الأقل مخاطره !!!! حيث يحصل مالكة على اول توزيع للعوائد او لقيم الأصل Principle وقد انخفضت قيمتها السوقية الى 11.6 مليار دولار لذا فقد اعلنت الشركة (ميريل لينش) عن تخفيض اصولها Write off بنفس القيمة فى 30 يونيو 2008 ثم باعت هذه الأصول ذات القيم الجديدة 11.6 مليار دولار الى احدى الصناديق الكبرى Lone Star بمبلغ 6.7 مليار دولار !!! (اي حوالي 20% من القيمة الأصلية) ليس هذا وحسب فقد قامت شركة ميريل لينش بأقراض صندوق Lone Star مبلغ 5 مليار دولار حتى يستطيع اتمام الصفقة وهذا القرض بضمان الأصول نفسها CDO's بمعنى انه اذا لم يتكمن الصندوق من السداد فأن ميريل لينش لاتستطيع الا ان تسترد اصولها !!!!.

CDO's بقيمة 30.6 مليار دولار دفع فيها نقدا 1.7 مليار دولارا 5% من قيمتها!!!!.

الخلاصه فى ذلك ان الشعب الأمريكى قد خسر 9 تريليون دولار لن يعودوا وان المؤسسات المالية تعاني من مشكلة افلاس **insolvency** (وحسب تقارير IMF صندوق النقد الدولي فى اكتوبر 2008 فأن خسائر المؤسسات المالية التي اعلن عنها فى هذا الشهر هي 1.4 تريليون دولار), ولأن المؤسسات الماليه وشركات التأمين التي تعمل فى امريكا كثير من مستثمريها افراد , صناديق مخاطره , بنوك ,شركات تأمين , صناديق سيادية او حتى حكومات كلها اجنبيه او عربيه لذا فالأزمه اصبحت عالميه . بنوك مثل بنك الخليج الكويتي او بنك هيبو **Hypo** الألماني او شركة التأمين الهولنديه **NIG** وغيرها وغيرها استخدمت اصولها النقديه لتمويل او ضمان هذه الفقاعة العقاريه الأمريكيه.

ليس هذا فقط فخسائر المؤسسات الماليه ليست بسبب الأصول المسمومه وحدها **Toxic Assets** –وهذا لم يذكر ولم يتحدث عنه احد فى خطط الأئقاذ- ذلك لأن الأصول الأخرى الموجوده فى ميزانيات هذه المؤسسات تحتوي على قروض لشركات ترتبط هي ايضا بشكل مباشر او غير مباشر بالسوق العقاري كشركات بناء او اراضي او شركات مواد بناء او اثاث وغيرها وغيرها , وهذه الشركات المتعثرة (الآن – عدد الشركات التي تعلن عن افلاسها **Filing for bankruptcy** فى امريكا شهريا غير مسبوقة) ايضا لاتقوم بسداد التزاماتها نحو البنوك لذا فأن هناك خسائر داخل سوق الأقتصاد الحقيقي وداخل الأسواق **Main Street** لم يفسح عنها حتى الآن وهي مرتبطة تماما بالأزمه العقارية (الرسم).

وبانهيار كثير من المؤسسات المالية وفقدان هذه الأصول المسمومة **CDO's** لقيمتها فى اسواق التداول ,وهذا لم يحدث فى اكتوبر 2008 وانما كانت هذه

الأصول أخذه في الأنهيار منذ بداية 2007 وساعد على انهيارها المضاربات التي حدثت عليها بواسطة صناديق المخاطرة ثم بيعها او تسيلها بواسطة نفس الصناديق- بقيم منخفضة جدا حين لم تستطع دعمها ورفع اسعارها في الأسواق, ارتفع قيمة **banking Offering Rate LIBOR London Inter** (المعنى بنسب الأقرض بين البنوك بعضها البعض) في شهر واحد من سبتمبر 2008 الى اكتوبر 2008 ليصل الى 4.5% بعد ان كان 2.2% واحكام كل بنك عن اقرض البنوك الأخرى وذلك في الأسواق المالية في غاية الأهمية لأن لا يوجد اي بنك في العالم قادر على سداد التزاماته حين يطالب بها (كلها أو حتى جزء كبير منها) فيحتاج الى بنوك اخرى لتمويل اي التزامات كبرى مفاجاه. والعكس تماماً في الطرف الآخر فلدى البنك الممول الكثير من النقود السائله والتي يريد استثمارها بطريقه آمنه لدى بنك آخر ولمدد قصيرة او طويله, وهذا كله انهار فتدخلت البنوك المركزية كضامن وشريك.

ليس هذا فقط فالبنوك لاتثق في بعضها البعض ولاثق ايضا في الشركات الخاصة **Private Sector** لتمويلها ، فانقطع التمويل عن "الأقتصاد الحقيقي" واصبح مكلفاً والشركات تحتاج التمويل قصير الأجل لتمويل رأسمالها العامل (اجور - مسلزمات انتاج - مخزون وغيرها) وتحتاجه طويل الأجل لتمويل خططها الأستثمارية وتوسعاتها في الأسواق، لذا فقد اعلنت الحكومة الأمريكية وكجزء من خطة الأئقاذ وعلى لسان الرئيس الأمريكي عن قيام الحكومة (في سابقة تاريخية) عن تمويل **Commercial papers** الأوراق التجارية للشركات الخاصة. وذلك كله حتى لاتمتد الأزمة الى الشارع الى الأقتصاد الحقيقي وقد امتدت.

وانهارت البورصات العالمية بنزول تاريخي لتفقد الأسواق في اقل من اسبوع (في اكتوبر 2008) اكثر من 2 تريليون دولار, هذا كان تصويت Voting من المتعاملين في البورصة (البانعين والمشتريين) عن اقتصاديات العالم وكيف يروون الأزمة وكيف يروون تعامل حكوماتهم معها .

وبدء الناس وعلى شاشات التلفزيون يقرأون الأزمة من خلال مؤشرات بورصات العالم فعند الهبوط المستمر يهرع الناس لشراء الذهب في امريكا واوروبا ويبيع آخرون عقاراتهم للأحتفاظ بالسيولة وعند ارتفاع المؤشرات نتيجة التطمينات الحكومية بخطط الأنقاذ يسرع الناس الى التصديق Wishful Thinking ويروون انها بداية لنهاية الأزمة Rebound وان كل شئى سيرجع كما كان Business as usual فتهبط المؤشرات مرة اخرى فيحدث الهلعPanic

وتنتقل الأزمة الى الأقتصاد الحقيقي Main Street فيقل اقبال الناس على الشراء (مؤشرات اسواق المستهلك Retail market في امريكا) وتتأثر الشركات التي تبيع "سيارات - طعام - ملابس .. وغيرها" ويسرح الموظفين وتزيد نسبة البطالة Unemployment Rate وتتحمل الحكومة اعباء جديدة من اعانة للبطالة ويحجم الناس عن الشراء اكثر وتخسر الشركات اكثر حتى يحدث تراجع فى اجمالى الناتج القومي وهكذا ... Vicious Circle.

التغير في اجمالى الناتج القومي = 3.5 - 2 * التغير في نسبة البطالة (قانون اووتو).

خطة الإنقاذ

" شراء وادارة اصول انتمانية عقارية لحماية البنوك والمؤسسات المالية من الأفلاس"

فوض الكونجرس الأمريكي وزير الخزانة في شراء وادارة اصول انتمانية عقارية لحماية البنوك والمؤسسات المالية وذلك بعد عرض الأمر مرتين من الرئيس الأمريكي على الكونجرس لأقناعه بذلك , وذلك لسببين رئيسيين اهمهما ان اعتماد خطه للتدخل الحكومي بتملك حصص في شركات وبنوك خاصة حتى لو بغرض انقاذها حتى لو لفترة يتم بعدها اعادة الشراء من قبل المؤسسة REPO هو انحراف صارخ عن الأيدولوجيه الليبرالية والرأسمالية الحرة التي دائما ماكانت تقودها وتنادي بها امريكا منذ عهد ريجان وحتى هذه الأزمة وهذا ايضا ما جعل الحكومات الأوروبية تتباطأ في خطط انقاذها لمؤسساتها حتى ان رئيس الوزراء البريطاني جوردون براون قال انه لم يتصور ابدا ان يأتي عليه اليوم الذي سيوافق فيه على شراء الحكومة البريطانية لحصص في شركاتها (انه التأميم) لذا فالمشكلة الأولى مشكلة ايدولوجيه ونفسيه والمشكلة الثانية من اين؟ من اين يتم تمويل خطط الإنقاذ؟ امريكا ومعظم الدول الأوروبية تعاني من عجز في الموازنة ولاتملك القدرة المادية على هذا التمويل ولامناص من ان يأتي التمويل من احدى هذين المصدرين احدهما او كلاهما:

- اموال الخزانة وصناديق التأمينات والتي هي في الأصل ملك للشعوب ودافعي الضرائب , فكيف ان تنقذ شركات بأدارات فاسده اتخذت قرارات خاطئة بأموال البسطاء , الأموال التي قد تذهب ولن تعود.

- اصدار سندات واوراق واذون خزانه تشتريها حكومات او صناديق سيادية حكوميه مثل الصين او السعودية او الإمارات او غيرها , وقد اشترت الصين في اكتوبر بأكثر من تريليون دولار اذونات خزانه امريكية حتى ان جورج ويهرفريتز كتب في النيوزويك انهما (الصين وامريكا) اصبحا كسكيرين يمشيان متشابكي الأيدي لايمكن ان تنكفي امريكا على وجهها من دون ان تواجه الصين خطر السقوط ايضا, وقد اخذ الرئيس الفرنسي ورئيس الوزراء البريطاني ووزيرة الخارجية الأمريكية وغيرهما في طرق الأبواب الخليجية البترولية وفي رحلات مكوكية لجمع النقود وضمان المساعدة.

الأزمة الأمريكية والعالم

"عندما تصاب امريكا بالزكام يسعل بقية العالم" CNN شبكة الأخبار الأمريكية

"أكثر من 50% من الأصول الأمريكية المسمومة قد صدرت الى بقية العالم"
جوزيف ستيجليتز الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد ورئيس المستشاريين
الاقتصاديين في عهد الرئيس كلينتون.

ولكن المشكله ان امريكا لم تصدر فقط اصولها المسمومة الى البنوك و شركات
التأمين والصناديق السيادية العالمية , المشكله انها قد صدرت ولأكثر من 25
سنة منذ عهد ريجان ايدولوجية بنيت على الغاء القيود الحدودية على الأموال
والبضائع وعلى تقليص او الغاء الدور الحكومي وعلى ان الأسواق تتحكم في
نفسها وهذه الأيدولوجية كان يسوق لها البنك الدولي وصندوق النقد على مر
هذه السنوات , يكفي ان ندرك ان آلن جرين سبان ولمدة 18 عام كان فيها رئيسا
للبنك الفيدرالي الأمريكي كان يحكم على الرؤساء الأمريكيين المتعاقبين عليه من
خلال عدم تدخلهم السياسي في اي قرارات اقتصادية وفي دور البنك المركزي
الأمريكي (اي ان الحكومة الأمريكية الأفضل من وجهة نظره هي الحكومة الأبعد
عن الأسواق) وهو نفسه آلن جرين سبان الذي اعترف مؤخرا وامام لجنة من
الكونجرس بأنه كان مخطئا في تصوراته عن قدرة الأسواق على ضبط نفسها
بنفسها.

رغم ان الزعم بأن الاقتصاد الحر الرأسمالي الغير مضبوط او مراقب
Unregulated Economy هو تعبير خادع فلا توجد اسواق غير مضبوطة او
خالية من القواعد فكل الأسواق مضبوطة ولكن السؤال من الذي يضبط وكيف؟

وانتقلت الأزمة الى العالم البنوك الأوروبية والآسيوية والعربية التي اشترت هذه الأصول المسمومة , مؤسسات التأمين العالمية الكبرى , الصناديق السيادية الحكومية كلها قد تأثرت منها من صرح بذلك ومنها من يحاول ان يدعي عدم تأثيره. وكأن العالم اصبح كسفينة تيتانيك التي اصطدمت بصخور الثلج الاقتصادية فالبعض في الأدوار السفلى يصل الماء الى اعناقهم والآخر قد غرق بالفعل وآخرون لايزالون يستمعون الى الموسيقى في الأدوار العليا ولا يدرون انهم حتما قد قضي عليهم لأنهم حتى عندما سيصل اليهم الماء — هو واصل لامحاله- ستكون ادوات الأنقاذ قد نفذت ولن يكون عليهم الا الانتحار غرقا.

انهار السوق العقاري في الصين والذي يمثل اكثر من 25% من الاقتصاد الصيني و10% من عمالتها , شركات السيارات الأمريكية (GM) خاصة ويليها اليابانية (Toyota) والأوروبية (BMW) تحذد من خسائر متوقعة شركات تكنولوجيا تعلن عن افلاسها (Circuit City) وشركات شحن ترح موظفيها (DHL) وغيرها وغيرها من شركات طيران وبتترول والكترونيات.

ولم تنجو الحكومات من الكارثة فقد ارتفعت CDS وهي النسب التي تدفع لشركات التأمين عند اقتراض الحكومات , 4% في الأرجنتين في خمس سنوات و10% في روسيا و30% في باكستان و استخدمت بريطانيا تجاه ايسلنده قانون مكافحة الإرهاب للحجز على ودائعها لضمان حقوق البريطانيين في البنوك الأيسلندية التي اعلنت افلاسها.

لكي ندرك حجم الازمة الحقيقي (والذي هو صعب جدا نظرا لعدم شفافية المؤسسات في الإفصاح عن مشاكلها في التوقيت المناسب) يجب ان نعلم ان حجم التجارة العالمية —والتي تمثل الاقتصاد الحقيقي- السنوي هو 3 تريليونات

دولار بينما حجم المعاملات المالية تصل الى 600 تريليون دولار (ما بين تحويلات و ضمانات و تأمينات و غيرها) وان الخسارة و الأزمه قد حدثت في الأقتصاد المالي و امتدت الى الأقتصاد الحقيقي.

اللافت للنظر ان الأزمة قد امتدت جغرافيا من امريكا الى بقية العالم و امتدت اقتصاديا من القطاع المالي الى بقية الأقتصاديات (العقارات - السيارات - .. غيرها) في وقت قياسي وذلك بالمقارنة لما حدث وقت الكساد الكبير سنة 1929 , وذلك يرجع الى سببين رئيسيين اولهما ان فتح الحدود المالية و الجمركية منذ 1944 "بريتيون وودز" قد جعل للعالم خريطة اخرى غير الخريطة السياسية التي ينقسم فيها العالم الى قارات و دول الى خريطة مالية ينقسم فيها العالم حسب اسعار الفائدة و نسب المخاطرة او نسب النمو لذا فأن سريان الأزمة كان في الخريطة الجديدة .

السبب الثاني اننا نرى الأزمة منذ انهيار ليمان بروزرد في اكتوبر رغم انها فنيا قد بدأت منذ اوائل 2007 (والحكومة الأمريكية لاتريد الاعتراف بها على انها كساد Recession لأن الكساد بتعريف الأقتصاديين هو هبوط فى اجمالى الناتج القومي GDP الربع سنوي لربعين متتاليين - رغم ان هذا قد حدث بالفعل عند اخذ التضخم في الاعتبار).

الأزمة الى أين:

سيولة ام افلاس liquidity or Insolvency

ان الذي لانعرفه عن الأسواق ومؤسساته اكثر بكثير مما نعرفه وذلك الذي جعل الكثير من البنوك والمؤسسات المالية تحجم عن اقراض بعضها البعض لأنها لاتثق ان تقرض اليوم من سيعلن افلاسه غداً وزاد من أزمة السيولة بالأسواق الأرتفاع المتوقع لأسعار الأقرض بين البنوك LIBOR, لكن الذي يجب علينا ان نعرفه جيداً انها أزمة افلاس وليست أزمة سيولة.

ازمة السيولة هي عدم قدرة المؤسسة او الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل لعدم توافر السيولة لديها (عجز في رأس المال العامل) , فإذا ما اقرضت الشركة لفترة بسيطة Bridge Financing من المساهمين (على هيئة سندات مثلاً) او من البنوك لتمويل رأس المال العامل او من الحكومة !! (كما أقر الكونجرس الأمريكي مؤخراً تمويل الأوراق التجارية للشركات Commercial Papers) فهذا التمويل على مختلف انواعه يساعد الشركات على تجاوز أزمة السيولة المؤقتة حتى تستطيع التخلص من بعض مخزونها او تحصيل بعض مستحققاتها وتخلص الشركة من أزمة السيولة.

اما أزمة الإفلاس فهي مختلفة تماماً فأنها تحدث عندما لاتستطيع كل اصول الشركة (المتداولة والثابتة) عن سداد كل التزاماتها (قصيرة وطويلة الأجل). لذا يجب على المؤسسة او الشركة ان تلجأ الى القانون Filing for Bankruptcy لحماية الدائنين وتقسيم ما ينتج من تسبيل الأصول عليهم بواسطة المحكمة او من تعينهم.

وهذا ما حدث بالضبط لمعظم البنوك والمؤسسات المالية التي كانت اصولها العقارية المسمومة CDO's تملأ ميزانياتها وانخفضت اسعار هذه الأصول الى اقل من 20% من قيمها الاسمية واضطرت هذه المؤسسات (حسب المعايير العالمية للمحاسبة) الى تخفيض قيمة اصولها ولم تستطع القيم الجديدة بتغطية قيم الألتزامات فاضطرت -حسب القانون- الى اعلان افلاسها.

وما أقرته حكومات العالم لأنقاذ مؤسساتها وبنوكها هو دعم وتمويل وعقود اعادة شراء لهذه الأصول المسمومة المعدومة بقيم تسمح بتغطية الألتزامات وتمنع الشركات والبنوك من الأفلاس.

وقد أقرت حكومات العالم حتى الآن (نوفمبر 2008) أكثر من 4 تريليون دولار لهذا الدعم رغم ان معظم هذه الحكومات تعاني اساسا من عجز في موازنتها قيد يزيد عن 3% من اجمالي الناتج القومي.

وهل ستستطيع الحكومات والصناديق السيادية في الصين والدول العربية البترولية من دعم هذه الحكومات !!؟ ام سيصيب العالم كله افلاسا لاينقذه الا تنازل بعض الدائنين عن دينهم (تخفيض حجم الأقتصاد العالمي).

الأزمة في الشارع:

تنتقل الأزمة الى الشارع والى الاقتصاد الحقيقي , تنتقل الأزمة من الأسواق المالية الى اسواق البضائع والخدمات. وهذا الانتقال يتم عن طريق وسائل الإعلام "بدون تأثير حقيقي على المستهلك" ويرى الناس البورصات في حالة انهيار.

ويصاب الاقتصاد وتصاب الأسواق بحالة من الجمود Stagnation لأن الناس لم تفهم بعد ماذا يجري وما حجمه ومتى سينتهي وتبقى الأسعار كما هي مرتفعا في حالة مقاومة من الهبوط- وخاصة للسلع غير المرنة Inflated وهي مرتفعة نتيجة التضخم الذي احدثته السنوات التي كانت نعاني فيها الأسواق من زيادة السيولة "الورقية" وتسمى الأسواق في هذه الحالة بـ Stagflation.

ولكن هذه الحالة لايمكن استمرارها فعندما تدرك الشركات ان مؤشر الأستهلاك في هبوط وانها غير قادرة على البيع -كما كانت من قبل- فتبدأ في تخفيض الأسعار Deflation الذي يؤدي بالتالي الى تخفيض ارباح الشركات المتوقعة , وللحفاظ على نسب الأرباح (قيمة الأرباح / اجمالي الأستثمارات) تبدأ الشركات في تسريح العمال الذين يخفضون مرة اخرى من الأستهلاك (نتيجة انخفاض دخل هؤلاء العمال) وتجبر الشركات مرة اخرى على تخفيض الأسعار وهكذا ... حلقة مفرغة Vicious Circle تؤدي الى ما يسمى Spiral Deflation.

وفي هذا الظروف يقبل الناس على التخلص من الأصول غير السائلة Illiquid Assets مثل العقارات والسيارات وغيرها وذلك لأن اسعارها في انخفاض دائم او في اقل تقدير لاتقبل على شراء اصول غير سائلة جديدة , وفي نفس الوقت يقبل الناس على الأحتفاظ بالسيولة النقدية لأن قيمتها تزيد (قيمة النقود على

شراء بضائع تنخفض قيمتها باستمرار) وهذا مايزيد المشكلة مرة اخرى ويزيد تأثير **Spiral Deflation** .

قبل سنة 1930 كان الاقتصاديون متوهمين ان حالة الانكماش هذه **Deflation** تصحح نفسها بنفسها ويمكن تركها لآليات السوق وهذا لم يحدث عند الكساد الكبير ولم يخرج العالم من هذا الكساد إلا بتدخل حكومي ليزيد السيولة بالأسواق **Stimulation Plans**. وذلك بطريقتين احدهما هو ضخ اموال داخل البنوك وتخفيض سعر الفائدة حتى تقترض الشركات ويقترض الأفراد هذه النقود الرخيصة مما يزيد السيولة في الأسواق وخطورة هذه الطريقة انه قد يحدث ما يسمى **Carry Trading** وهو انتقال الأموال عن طريق صناديق المخاطر من البلاد ذات الفائدة المنخفضة الى البلاد ذات الفائدة المرتفعة ولايستفيد من هذا الى هذه الصناديق والخطورة الأخرى هو انه حتى مع تخفيض الفائدة لايقبأ الناس او الشركات على الأقرض لجهلهم بالمستقبل وخوفهم من عواقب عدم المقدرة على السداد.

الطريقة الأخرى هو دعم مادي مباشر الى الأفراد عن طريق تخفيض الضرائب ولكن هذا يزيد من اعباء ميزانيات الدول والتي تعاني هي نفسها او معظمها من عجز في ميزانياتها.

ولتعقيد المشكلة ولصعوبة الحل تستمر الأزمة مدة تتجاوز عدة سنين قبل ان تنتهي.

المشكلة التي نراها كامنة وموثره هو انه مع الأزمات تفقد الأسواق كفاءتها وتفقد المنتجات والخدمات قيمتها ولسبب غير اقتصادي. فعند الأزمة يفقد في الأسواق "المعلومات" بغرض او بدون غرض **Uncertainty** , تفقد المعلومات عن العرض والطلب ما بين البائع والمشتري , يفقد الاقتصاد اهم مقوماته وهي القيمة والسعر.

وهذا ما تحدث عنه **George Akerlof** الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 2006 واسماه "**Lemon Markets**" او "**Lemon effect**" فعندما لايعرف اسعار المنتجات الحقيقية -نتيجة الأزمة- يقدر المستهلك اسعارا متوسطة للتغلب على جهله بالأسعار الحقيقية ورغبته في ان يحتاط لنفسه من شراء منتجات بأعلى من سعرها (إذا كان السعر الحقيقي اقل من السعر العروض) وعند الشراء بأسعار متوسطة تهرب المنتجات ذات القيمة العالية (اعلى من المتوسط) من الأسواق لأنها تخسر اذا ما بيعت بالقيم المتوسطة وتكون الميزة للمنتجات ذات القيمة المنخفضة والتي تجد ارباح عالية اذا ما بيعت بأسعار اعلى من سعرها الحقيقي ... وهكذا يطرد السيئ الجيد في اسواق الأزمات وتصاب الأسواق بعدم الكفاءة.

وهذا يحدث في اسواق البورصات واسواق المنتجات وفي **CDO's** وغيرها وغيرها حيث لا يوجد معلومات عن الأسعار الحقيقية.

الحقيقة

لم تبدأ الأزمة المالية في اكتوبر 2008 بانهيار ليمان برادر Lehman Brother في امريكا او بانهيار Hypo Real Estate في المانيا , او غيرها. ولم تبدأ الأزمة المالية في اغسطس 2007 بانهيار American home mortgage فهذه كانت بداية ما يسمى بالأزمة العقارية, أما الأزمة المالية والتي كانت الطفرة العقارية ثم انهيارها احدى نتائجها وعوارضها فقد بدأت كما اشرنا سابقا في سنة 2001 بتخفيض سعر الفائدة داخل الأسواق الأمريكية ومن ثم زيادة السيولة مع عجز الاقتصاد الحقيقي على استيعاب هذه السيولة.

ولكن هناك ازمة أخرى اكبر من هذه الأزمة المالية ازمة ايدولوجية ادت الى ازمة سلوك ولكي نرى هذه الأزمة المالية على حقيقتها مجردة ونفهم الدوافع التي ادت اليها يجب علينا استيعاب هذه الأزمة الأيدولوجية , أزمة السلوك.

ظني ان مفتاح هذه الأزمة الكبرى يكمن في دراسة الكيفية التي يدار بها النظام الرأسمالي والسبب الذي من اجله قد سمي بالرأسمالي (وقد يكون محض صدفة), وهو نظام اريد له ان يكون بدون اي ضوابط حكومية او غيرها الأ الضوابط التي يحكم بها المال على نفسه لضمان بقاءه وبدون اية حدود قطرية او غيرها الا الحدود التي يفرضها المال على نفسه لضمان نموه. اي ان النظام الرأسمالي هو ايدولوجية يكون فيها الغلبة والحكم للمال ويكون التقويم بالمال وهو ليس نظام اقتصادي فقط وانما هو ايدولوجية حياه يسعى فيها الأعلام خلف المال والسياسة خلف المال ويعيش المجتمع بضابط المال.

وتغير رؤية الناس لأهمية المال ليس كوسيلة وانما اصبح غاية, وتغير المفهوم الأقتصادي للمال على انه قيمة تبادلية للبضائع ليصبح قيمة في نفسه.

واصاب المجتمعات العالمية وعلى مر السنين (وازدادت منذ عهد ريجان في امريكا وتاتشر في بريطانيا) امراض مالية ..امراض سلوك وهي السبب الحقيقي في هذه الأزمة العالمية.

ففي اسواق المال كان الهدف في البداية هو ان تشتري الناس اسهم الشركات بالبورصات حتى تستطيع الحصول على عائد سنوي Operational Gain اكبر من عائد البنوك -المضمون- مقابل الزيادة في المخاطرة وكيف اصبحنا الآن, لا أحد يهتم بهذا العائد والكل يبحث عن العائد الناتج في زيادة سعر السهم Capital Gain عند بيعه وكان الأسهم اصبحت هي المنتجات حت انك قد تجد من يشتري اسهما في شركات لايعرف نشاطها او عن ارباحها وانما يشتري ويبيع في نفس اليوم ليحل على هذا الربح الرأسمالي. وهذا ادى الى ان ادارات هذه الشركات وعوائد هذه الإدارات من مرتبات او مكافآت كلها اصبحت مرتبطة بأداء الأسهم صعودا وهبوطا وكان الأولى ارتباطها بأداء الشركة.

واصابنا ايضا الهوس بمديري الشركات والمؤسسات , نراهم كلاعبى الكرة ونجوم هوليوود ونقرأكتبهم وكأنها انجيل الإدارة. يكفي ان نعرف ان في سنة 2007 وهي السنة التي كان يعرف هؤلاء بالتأكد ان مؤسساتهم على وشك الأنهيار نجد ما يلي:

**** Richard Fuld (Lehman Brother) Salary 34.4 Million USD,
Bonus : 4.3 Million USD.**

**** John Thain (Merrill Lynch) Salary 17.3 Million USD, Bonus
15 Million USD.**

**** James Dimon (JP Morgan) Salary 27.8 Million USD, Bonus 14.4 Million USD.**

في حين يتقاضى رئيس امريكا اقل من عشر هذا المبلغ , فنتائج اعمالهم ومرتباتهم ومكافآتهم يحددها رضا الأسواق عنهم وهذا ما يحدده سعر السهم وليس بالضرورة اداء الشركة او المؤسسة.

وابتدعت البورصات ما يسمى Short Selling وهي نظم مختلفة لتداول الأسهم او السلع او الأموال فمثلا في الوضع الطبيعي يربح مشتري السهم عند صعوده ولكنهم ابتدعوا هذا النظام وهو ما يجعل مشتري السهم يربح عند هبوطه !! وهذا ايضا ينطبق على اسعار السلع الرئيسية المتداوية كالبتروال او القمح او البن او على العملات ايضا !! وهذا ما يمكن التحدث عنه على انه Surreal سريالي وهم يقولون عنه انه الحقيقة (حقيقة الأسواق).

المشكلة انه عند ممارسة هذه النظم ولسنين وكل يوم تصبح مقبولة Trendy ويصاب الناس بفقدان للحقيقة miss Conception كما قال جورج سوروس.

واصابنا ايضا هوس الربح فالحدود التي تم ازلتها لتسهيل حركة العملات من بلد الى آخر جعلت من العملات نفسها سوق ضخم جدا وغير منتج بالتاكيد , يصل الى اكثر من 2 تريليون دولار يوميا ويصل الخاسرين فيه مقابل الربحين الى 95% مقابل 5%. وهو سوق لاتوجد به سلع فقط عملات.

واصاب المؤسسات وصاديق المخاطرة نفس الهوس , صناديق المخاطرة والتي اصبحت احدى ركائز النظام الأقتصادي الرأسمالي لتحقيق اعلى الأرباح بالتعرض لمخاطر عالية, فابتدعوا ادوات ومنتجات جديدة تسمى بالمشتقات

Derivatives وهي ماقال عنها وارن بافه **Warren Buffet** "اسلحة الدمار الشامل المالي" ادوات تسمح بالأقراض عدة مرات قيمة الأصول الورقية **Leveraging** بالسوق او بالبيع القصير **Short Selling** او بشراء اسهم او سلع في المستقبل او شراء حق شراءها او بيعها ايضا في المستقبل !!

المهم ان الأسواق اصبحت اسواق مال وليست اسواق سلع وخدمات واصبح ما يشتريه الناس هو المال وليس السلع والخدمات فالسلع التي تدور في اسواق العالم هي حوالي 3 تريليون دولار سنويا بينما يدور اكثر من 600 تريليون دولار من المال.

هذا هو النظام الرأسمالي الذي يأفل الآن ولكن الى اين؟

والحقيقة الغائبة ان هذا النظام الرأسمالي ليس نقيضا للنظام الشمولي الماركسي او الكينزي كما هو متعارف عليه (وخاصة كنظام اقتصادي) وانما هو خطوة تالية له وعليه, خطوة تمثل امتداد له فبعد الحرب العالمية الثانية ارتمى الناس في احضان الكنيسة كملجأ لهم عند انهيار الحكومات -وخاصة الدول المنهزمة- وكذا ارتموا في احضان مركزية السلطة التي تضمن لهم الحد الأدنى من الدخل -ولكنه مضمون- وفي نهاية السبعينات اكتسبت المجتمعات ثقة كبيرة في نفسها وفي بعضها البعض فلجأت الى فتح الحدود وانتقال السلع والعملات, لذا فأن التحدث عن العودة الى الشمولية والمركزية غير ممكن على الإطلاق فالأسواق والحدود قد فتحت ولا يمكن غلقها, فلا يمكن ان نغلق الحدود او نضع ضوابط على استيراد السلع الصينية الرخيصة الجيدة مثلا بعد ان جربناها ونستعمل بدلا عنها سلعا أمريكية عالية وبنفس الجودة حتى نرضي واضعوا التشريعات, ان اكثر ما تنبأ به آدم سميث وتحقق هو "كما قال عن مصنع الدبابيس" انه وفي خلال المائة سنة الماضية وبعد الثورة الصناعية اخذت المجتمعات والأسواق في التخصص حتى تكمل بعضها البعض فالماكينات من المانيا والألكترونيات من اليابان والبرمجيات من امريكا والملابس من الصين وغيرها وغيرها ولاسبيل للعودة الى الوراء.

اكثر ما يغفله واضعوا التشريعات **Policy Makers** ان التشريعات وضعت للناس التي تشعر وتخاف وتحزن وترغب وتطمع وان هؤلاء الناس يعيشون في مجتمعات تتطور وتنمو باستمرار ولايمكنها العودة الى الوراء لذا فأن النظام البديل لايمكن ان يكون مركزيا ماركسيا (كما قال وزير الخزانة الألماني اخيرا عن كتاب ماركس الشهير رأس المال : ليس كل ما به سيء).

الأقتصاد والسياسه فى أزمة

ان الحكومات التى تضعف مواقفها السياسيه لاتستطيع ان تختار لنفسها الأيدولوجيه الأقتصادية المناسبة حتى اننا نستطيع ان نجزم وعلى مر التاريخ "الحديث" ان المدارس الأقتصادية المختلفة (الكلاسيكي - الماركسي - النيو كلاسيكي والليبرالي والرأسمالي... وغيرها) كلها وبدون استثناء هي رؤية القوي لمصلحته واستخدامه لأقتصاديه وعلماءه لتمير هذه المصالح ولاعجب ان فى القرن التاسع عشر حيث العالم يدور فى فلك الأمبراطورية الأنجليزية تكون الكلمة والسياسة والنهج الأقتصادي كله من هناك وحين انتقلت السلطة الى الأمبراطورية الأمريكية انتقلت معها الكلمة والأيدولوجية الأقتصادية.

والأيدولوجية هنا هي موقف لكل طرف يريد تحقيق الأقصى لمصالحه حسب الأمكانيات المتاحة وبغض النظر عن الأطراف الأخرى الفاعله فى هذا العالم, وما حدث فى بریتون وودز بهامسفير 1941 لأكبر دليل على ذلك فالأمبراطورية الأنجليزية الآفله وغرماءها الأوروبيون قد انهكا فى الحرب وامريكا المنتصرة التى اقامتها الحرب من كجوة الكساد الكبير تريد اسواقاً للمحافظة على نموها الأقتصادي وتريد نظاماً يضمن لها عبور الحدود لشراء المواد الخام واختراق الأسواق العالمية لبيع المنتجات الأمريكية ودعت امريكا للحضور وجاءت 44 دولة كلها وقعت عدا الأتحاد السوفيتي , وقعت على المعاهدة التى تضمن الهيمنة الأقتصادية لأمریکا "الدولار" وتفتح الحدود والمياه الى السلع الأمريكية لتبدأ العولمة كما ارادتها امريكا (وليس للضعفاء صوتاً للأعتراض - فعندما اعترض تشرشل اخذه روزفلت فى اجتماع سري The Atlantic Charter ليضمن للأستسلام التام). وانشأ صندوق النقد الدولي وبنك التنمية واعادة الأعمار (البنك الدولي لاحقاً) ليؤسسا ويؤكدوا هذا النصر بهذا الأتفاق.

وما يهمننا هنا هو ان نقر بأن الرأسمالية الليبرالية وفتح الحدود والأسواق لم يكن اختيار عالمي حينذاك وانما هو قرار فرضه منتصر واستطاع بعدها بعملته المنخفضة ولعشرات السنين ان يبيع منتجاته وشركاته لكل انحاء العالم, ثم تعلق قيمة الدولار الذي يواجه طلبا كبيرا كعملة رئيسية عالمية وعند ارتفاع قيمة الدولار تتأثر المنتجات الأمريكية سلبا اما منافستها من اليابان واوروبا ثم من الصين وهذا ما لم يكن في الحسبان في بريتون وودز.

ولأن اتفقتنا على ان ميزان القوى هو الذي يفرض القواعد الاقتصادية , فعلينا ان نفكر كيف الحال والدولة الأمريكية قد ضعفت مؤسساتها المالية وفقدت سمعتها ليس فقط بسبب الخسائر المهولة وانما ايضا بسبب الفساد وعدم الشفافية وضعفت ايضا مصانعها للسيارات والأجهزة الكهربائية والمنزلية لصالح اليابان وكوريا وضعفت رؤيتها السياسية في العراق وافغانستان , ومال ميزان القوى في اتجاه الشرق.

والنقطة الأخرى في النظم الاقتصادية هو ان المجتمعات تضع النظم الاقتصادية لخدمة مصلحتها ومصلحة شعوبها وباستخدام تام للمواقف السياسية , ولأن المجتمعات تنمو وتتطور بمعارف وخبرات تراكمية فإن النظم الاقتصادية التي تتسلسل تاريخيا هي نظم مكملة لبعضها البعض والتالى افضل من السابق لأنه يناسب وضع جديد وتم اقراره من خلال تصورات لمجتمع يعرف متطلباته اكثر مما يعرفه من سبقه. لذا فإن الحديث عن عودة للكينزييون وحوكمة الدولة او للماركسيون بالأدارة المركزيه الشامله هو كلام به لفظ كبير فهذا مجتمع تهوى المعلومات في ثوان ومن خلال الأنترنت والأقمار الصناعية الى كل مستخدم في العالم ولاعودة الى حوكمة الاقتصاد State Economy.

التدمير الخلاق Creative Distruction

يعتاد الناس ما يعرفون وتستقر حياتهم على ما اعتادوه حتى يصبح نظاما يوميا

يصعب تغييره "Comfort Zone"

وعندما يأتي التغيير لا يأتي الا قصرا وبعد مقاومة , الشراء عبر الأنترنت والروبوت في المصانع والبرامج المحاسبية في الشركات وغيرها من الأمور التي استحدثت مع التطور التكنولوجي الذي دانما ما يسبق التطور المجتمعي.

ويأتي التغيير بثمن يدفعه المجتمع الأنساني وذلك -كما ان في الفيزياء- الانتقال من حالة الى حالة يتطلب طاقة "انسانية" تتمثل في اعادة التأهيل وفقد بعض الوظائف والتكيف مع المتغيرات الجديدة حتى انه يكون تدميرا لنظام موروث لحساب وضع جديد وهذا ما يعرف بالتدمير الخلاق.

وإذا نظرنا الى الأزمة المالية الحالية بعين الحقيقة غير عابنين بكون هذه الحقيقة هي ايجابية متفائلة او سلبية متشائمة فأننا نجد ان العالم عاش منذ السبعينيات في ظل وتحت سيطرة مؤسسات مالية ضخمة ضخامة الدول وممتدة امتداد الامبراطوريات وتدار بعدة افراد كالدكتاتوريات وتسيطر على اقتصاديات الأسواق والأفراد بأدوات معلنة مثل ضخ الأموال او سحبها , زيادة الفوائد او تخفيضها وادوات اخرى خفيه كالاتفاق فيما بينها على دعم بعض الأسواق لو بعض الصناعات او تركها. وادوات بسيطة مثل التمويل ودعم البورصات والاستثمار المباشر واخرى معقدة مثل المشتقات والبيع القصير وغيرها.

وهذه المؤسسات المالية مثل ليمان وميريل لينش وجولدمان ساكس و سيتي جروب وغيرها كانت قراراتها تؤثر على سياسات الدول ويستخدمها السياسيون للضغط على بعضهم البعض ومديري هذه المنسبات هم انبياء هذا العصر , كتبهم وسيرتهم واخبارهم هي حديث الأعلام الذي سخر لهم فهو جزء من منظومتهم.

ولكي نتصور الأصل الأقتصادي لهذه المؤسسات علينا ان ننظر الى اقتصاد العالم على انه شركة واحدة تنتج مواد واجهزة وخدمات كثيرة ويعمل بها كل افراد المجتمع وهذه الشركة بها مصانع للانتاج وادارة قانونية للعقود وادارة مالية وادارة لشئون الموظفين وادارة عليا وغيرها كأي شركة, وتقيم تكلفة المنتج النهائي وسعر بيعه بطرق مختلفة حسب طبيعة الأسواق مثل تكلفة الفرصة البديلة للموارد المستخدمة في عملية الإنتاج او مايجلبه المنتج من منفعة او ماتحدده الأسواق بالعرض والطلب , ما حدث هو ان الإدارة المالية (التمثلة في المنسبات المالية الضخمة) المسئولة عن ادارة الموارد المالية لهذه الشركة العالمية قد تضخمت لدرجة كبيرة واصبح تكلفتها ضخمة جدا على العملية الانتاجية وعبنا على سعر المنتج النهائي وبعبارة اخرى فأن الأقتصاد العالمي (الناتج العالمي) لايتناسب مع حجم المؤسسات المالية المتضخمة العاملة به وله.

ولأن النمو الأقتصادي يحدث في سنوات عدة فلن تستطيع اقتصاديات الدول ان تنمو لتستوعب حجم هذه المؤسسات وما يحدث الآن من "تغيير" هو ان هذه المؤسسات تتقلص لتتناسب مع حجم الأقتصاد الحالي ولا تمثل عبنا عليه وعلى تكاليفه.

النقطة الأخرى في هذا التدمير الخلاق هي تقدير المؤسسات المالية لتكلفة وحجم المخاطرة في التمويل فيما بينها البعض وكذلك فيما بينها وبين الاقتصاد الحقيقي والتي اظهرت الأحداث الأخيرة انها كانت اقل من قيمتها الحقيقية او ماينبغي ان تكون عليه.

فالتمويل بين البنوك والمؤسسات المالية يتم حسب قيمة LIBOR والتي يحدد من جانب البنوك المركزية حسب كل بلد وعملته ولأن البنوك لاتمتلك Collaterals وهي الضمانات والرهونات التي تعطيها الشركات او الأشخاص في حالة الاقتراض من البنوك لتمويل مشروع او عقار او سيارة. ولأن البنوك والمؤسسات المالية تعتمد على نظام تقدير مخاطر الائتمان Credit ratings من قبل وكالات التقدير مثل موديز او اس اند بي فلكل بنك درجة مختلفة حسب ملاءته المالية وطرق ادارة موارده المالية لذا فإنه يأتي دور شركات التأمين التي تضمن المعاملات بين البنوك والمؤسسات المالية بعضها البعض وتضاف تكلفة هذا التأمين CDS الى قيمة التمويل وقد كان قبل الأزمة من صفر-1% ليصل في نهاية شهر نوفمبر 2008 الى اكثر من 4%.

ويعني هذا ان المؤسسات المالية كانت تنظر الى بعضها البعض بثقة اكبر من اللازم فلايمكن لسيتي بنك ان يتصور ان ليمان برازر مثلا قد يفشل في سداد التزاماته وايضا شركة AIG ترى ذلك لذا فان تكلفة تأمين عمليات التمويل كانت منخفضة ظنا بأنه لاتوجد مخاطرة. أما الآن وقد اصبح الأنهييار حقيقه والأفلاس واقعا لهذه المؤسسات الدول فقد اصبح على الاقتصاد العالمي وللسنوات القادمة ان يقر ان تكاليف عمليات التمويل سيضاف اليها نسبة لايمكن الأستهانة بها لضمان نحاظر التمويل بين البنوك والتي ستضاف بالطبع على تكلفة التمويل النهائي للعملاء.

البتروال والأزمة

لا يمكن الحديث - في هذا العصر- عن اي ازمة اقتصادية او ربما سياسسية دون ان يكون البترول طرفا فيها سببا او نتيجة.

رغم ان السياسات الدولية هي مجموعة من التحالفات والتآمرات يستخدم فيها كل طرف جميع الوسائل المشروعة وغير المشروعة لتحقيق اقصى فائدة له ولدولته يبقى الحديث عن البترول فى الغرف المغلقة او المفتوحة هو لغز هذا العصر. فلم يعرف العالم سببا لتراكم الثروة الا بالعمل (زراعة عند الطبيعيين او تجارة عند التجاريين او بالقيمة المضافة عند المحدثيين). حتى جاء البترول وتراكت الثروات عند العرب "البترووليين".

في الخمس سنوات الماضية اي منذ 2003 وحتى سبتمبر 2008 وضعت الولايات المتحدة يدها على اكبر مخزون استراتيجي للبترول للعالم بالعراق , ولا احد يعرف كم مليون برميل يوميا قد استخرج ولأين ذهب طوال هذه الفترة. واذا زاد سعر البرميل من 30 دولار سنة 2003 ليصل الى 150 دولار سنة 2008 وذلك لأن الخزنة الأمريكية يدخلها ما يقرب من 150 مليون دولار يوميا (في حالة استخراج فقط خمسة ملايين يوميا) اي حوالى ترليون دولار في هذه الفترة الزمنية. وحين كان الأمر بيدها - اي الحكومة الأمريكية - فسعر البرميل هو في اتجاه واحد سعودي لضمان اكبر دخل لها ولحلفائها العرب الذين يشترون بهذه الأموال مرة اخرى اما اسلحة امريكية او سندات خزانة او يبقوها في صناديق سيادية تستثمر في منجيات ومشتقات مالية امريكية.

وبعد سبتمبر 2008 تأتي العاصفة المالية وتريد الولايات المتحدة التمويل اللازم لمؤسساتها وشركاتها المنهارة عبر البنك الفيدرالي الذي بدوره يعاني عجزا

كبيراً يصل لعدة تريليونات وتقترض أمريكا من الصين ترليون دولار في صورة أذونات خزانة طويلة المدة وأخري من الصناديق السيادية بالشرق الأوسط لم يعلن عن قيمتها.

ويأتي هنا دور البترول , فأمریکا وحلفائها الأوربيون يمثلون أكثر من 70% من مستهلكي البترول في العالم وتوفير 100 دولار في سعر البرميل يعني وبشكل مباشر وواضح تمويل لميزانة هذه الدول بأكثر من 500 بليون دولار سنويا (حجم ما تستورده هذه الدول من دول الأوبك هو حوالي 15 مليون برميل يوميا) وقد كان. ولو أن حكومات دول الأوبك (النامية والمحكومة سياسيا من البيت الأبيض) قد عرضت على شعوبها منح أمريكا وأوروبا هذا المبلغ لرفض فوراً ولكن ان يأتي بهذا الشك فهذا هو الحل السحري لإعادة الثروة الى أهلها في الغرب وضمن كراسي الملوك والسلاطين لأصحابها في الشرق , وتمت المضاربات والمؤامرات لخفض السعر وتجتمع أوبك لحفظ ماء الوجه وتخفيض الإنتاج مليوناً أو اثنين ويبقى السهر في اتجاهه الهبوطي وتنجح المؤامرة لتويل ميزانيات أمريكا وأوروبا بأكثر من نصف ترليون دولار سنويا.

